جماعة لان الغالب على الناس عدم الاجتماع قبل وقتها وهذا التعليل انما هو في حق امام لقوم محصورين فالافضل في حقهم عدم التطويل فذلك حسنا بي مستحب ظم عبارة اذ الاستحباب انما هو في زيادة على السورة التي من طوال المفصل وان السنة التي لا تحصل الا بقراءة السورة التي من طواله وليس كذلك لان المشتمل بعضل ولو بايسير بقدر التغليس الذي حيث لم يبطل الا وبخوه في الجواهر قاله قلت وفهم انه اذا لم يكن تغليسا لا يطوله وهو احتمال ظاهر الخ في العبارة حذف والتقدير وهو احتمال ظاهر لظلمة بقايا الضيا والضيا بالظلمة وبخبر بقرائتها اي بين ان يخبر بقرائتها فان حكمهما ايضا الوحدة وام القرآن وقوله في ذلك اي المجموع واختلف الراجح ما في ذلك انه على القوليين لو ترك تكبيرة واحدة غير تكبيرة الاحرام سهوا لا يسجد وان سجد لها قبل السلام عمدا او جهلا بطلت صلاته وان ترك اكثر ولو جميعه سجد لها وترك السجود وطال فيشترك القولان في نفي القول بان المجموع سنة واحدة لا تبطل الصلاة بتركها ثم اذا كثر وعلى القول الاخير تبطل بترك السجود لما ذكر فتدبر شيخنا والظاهر انه المشهور اي انه الراجح وكذا قال عج لانهم رتبوا الخ ولو كان المجموع سنة لما رتبوا بل كان البعض انما يسجد له ولم يرتبوه على الواحدة الذي كلام مستأنف لا داخل فيما الاستدلال قوله انها الركوع هو في اللفظ احنا الظهر وشرعا الذي يحني بحيث لو وضع يديه كانتا راحتاه قريبتين من ركبتيه وهذا من متوسط اليدين لانه طويلهما ولا من قصيرهما قاله عج والواقع في التقريب ان المراد القرب بحيث يكون طرفا اصابعهما على آخر الركبة من جهة المخدد ولم ار من صرح بحاله فلو سدلهما في حال ركوعه لم تبطل وخالف السند وه ولم صفة ذلك للتحقيق ان الصفة انما تفيد شيأ وهو وضع اليدين قريب الركبتين وسطي وهي وضع اليدين على الركبتين من غير تمكين بل المراد اربع بزيادة سدل اليدين كما تقدم بقي كيفية اشارة المخنوث في قوله يديه وقوله اذ لا كانت سليمتين اي لا مقطوعتين او قصيرتين الا ولا يخفى انه معطوف على قوله لما يمنع الخ والمراد من جملته تعوض عطف الخاص على العام بأو وهو غير جائز ويجاب بان يراد الاول ما عدا المقصر فتدبر

علي

على تسوية ظهره فلما انه لا بد من التشريع فيقال كذلك بل مستحب فقط والواجب مطلق الانحنا ويجاب بانه الكلام في الصفة الكاملة بالنسبة لهذا الذي عنده القصر او قطعا المخدوم على قوله كان بيديه وهو مخنوث سالمتين فمفهوم العبارة انه ومشوشي وضع لما فيه اي ندبا يضعهما على ما اي ندبا فانه يفرق اي ندبا بينهم لاجل التمكين وكون الوضع مندوبا كيفية للراتبها ادناها السدل ضمهما اي لاجل استقبال القبلة وتسوية ظهرك اي على جهة المندوب فالمرجع اعلم ان متسوية الظهر لا تستلزم تمكين اليدين من الركبتين والحاصل ان كيفية اليدين من الركبتين لا يستلزم متسوية الظهر فلذا جمع بينهما وح فقال صاحب المختصر التشبيه في ذلك وكل منهم مستحب وهو تمكين اليدين مستحب واحد اه مسوي حال موكمة لمار وي انه ماجه بالهما وصلا ووقفا ولا ترفع رأسك اي مثلا وقوله ولا تطاطيه اي ندبا ويخالفي اي ندبا ولا تبطل الصلاة بترك شيء من ذلك كله بل يكره فقط كما في شرح الشيخ بضيعيك قال في التاج والعاد ترجمة اذ يكون ثخانة في بعض شبول متكونة للمتعدية بجعلهما قابلتين لعدم المبالغة في الانحناء لفيده عبارة عج وهيئة الذي يفيد نهما الخ اي فعدم القرآن سدوه وهو مكروه اي الاقراءة المجموع من يقرن وتعتقد بتلك المذلل اي تعتقد بتلك انك متذلل بالخنا يك وتحانيك وتسوية ظهرك اي تخضع اليك متذلل للربوبيتك الا شيأ تنبيه كم حكم هذا الاعتقاد الذي ذكرنا هو مشهور عند المتقدمين وقال ابن رشد وهو المعتمد انه من قبل بعضها التي تبطل الصلاة بتركها فهو واجب في جزء منها ويجب ان يكون عند تكبيرة الاحرام على ما تقدم الخ اي من الوجوب الحاصلة في حالة الركوع وفيه اشارة الى ان المهم انما هو اسم الاشارة مع ان المتقدم اشيأ باعتبار المتقدم كقولهم اول يا اعتبار المذكور ومنهم من قال الخ هذا هو الاقرب ولذلك اقتصر بعض الشراح عليه وهو ظاهر لزوم في صفة الوضع والجمع لما الركوع والسجود على جهة الكراهة لا يخفى اذ هذا الامر اخير فتطلب المندوب فلا ينتج ان يكون مقابله الذي هو القراءة مكروهة لجواز ان يقال انها

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)